

## الإفتتاحية

### استقلال الفقراء

احتفل لبنان بالذكرى الخامسة والستين لاستقلاله، وكان بود اللبنانيين جميع اللبنانيين أن يعيشوا حالة من الفرح بعيدهم الوطني الكبير أسبدا على أنفسهم في لقمة عيشهم متحررين من وطأة الأوضاع الاقتصادية والمعيشية. الشعب اللبناني برمته في أسر نار الغلاء وفوضى الأسعار، الشعب اللبناني برمته أسير قطرة الماء وحبّة الدواء، يبحث المواطن عن بيت للسكن فلا يجده، عن مقعد دراسي آمن ينهي به ولو مراحل الدراسة الأولى فيتعثّر بالمدرسة واسمها وبالقسط ورسومه. الحبل على غاربه، يضيق الخناق على كل مواطن، في المدرسة، وفي المستشفى، في الهاتف، وفي الكهرباء، وفي الضمان الاجتماعي وفي التقاعد والحماية الاجتماعية، في فرصة العمل، وفي الأجر والراتب. الأغلال تطوقنا في كل ما نحتاجه ونشتريه، أسواق سائبة، واحتكار وغش، ومنتجات فاسدة، الأغلال تطوقنا في عوائد أتعابنا وحقوقنا، أجور ورواتب متدنية يأكلها الغلاء، ومدخرات عمر مهددة بتضخم وبأزمة مالية عالمية دون حماية أو ضمان. في لبنان سلب ونهب على الطرقات في وضح النهار، وفساد مستفحل في الإدارات، واغتصاب للمؤسسات لحساب الأشخاص وسوق الانتخابات.

لم يعرف لبنان منذ خمسة وستين عاما كيف يبني طريقا لا تغرقه أول قطرة شتاء، أو يحمي شجرة فلا يحرقها عابث أو هجير صيف.

ويحدثوننا عن الاستقلال، يحدثوننا عن الاستقلال، وهم لم يدركوا بعد أن استقلال البلدان لم يعد يحسب إلا بمقدار ما تحقق هذه البلدان لنفسها من شرف الندية مع الغير في حاجات الحياة، وأول الندية هي القدرة على الحياة دون الحاجة للغير. يحدثوننا عن الاستقلال، وفيما من يؤسس للوطن الذي يريد بسلال العوز، يوزعها في سوق الانتخابات على من أعوزتهم سياسات السيادة المنبسطة على أعتاب السفارات، وتبعية حمل الجنسيات الأخرى، لكنهم لا يدركون أن مرحلة أخرى من بناء لبنان الشرف قد بدأت، وأن فقراء لبنان هم من سيصنعون بشرفهم شرف لبنان، ليؤسسوا الجانب الآخر من الاستقلال الوطني، وهو استقلال الفقراء الأغنياء المغتئين، وهو الاستقلال الذي سيطيح بكل استغلال فاسد ومفسد.



## إستراتيجية دفاع أم «نزاع»

عمال لبنان، ونقابي لبنان، الذين حضروا الحروب الإسرائيلية على لبنان وآخرها العام ٢٠٠٦ وقاوموها، يشهدون من موقعهم الوطني هذا أنها كانت عدوانا على وطن وشعب وهوية، وهم لا يقبلون أبدا أي وصف آخر لهذا العدوان- حتى ولو كان وصفا تزلفياً استجدائياً- يطلب حفنة من دولارات يتوهم البعض أنها إحدى سبل معالجة المديونية وحل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في لبنان وجه كل من وزير المال وحاكم مصرف لبنان رسالة إلى صندوق النقد الدولي في الثالث من تشرين الثاني ٢٠٠٨ سلطت عليها الأضواء جريدة الأخبار اللبنانية في عددها الرقم ٦٨٦، جددا فيها التزام لبنان بالاستعداد غير المسبوق للانضمام إلى ما يسمى بالبرنامج التقليدي للصندوق المذكور، وهو برنامج يفرض رقابة أوسع وأشمل، وتدخلا مباشرا ويوميا من خبراء الصندوق في إدارة الشؤون المالية والنقدية ورسم السياسات في لبنان، وهو الاستعداد نفسه الذي أبدته الحكومة السابقة، وبدأ مفاوضات فعلية لتطبيقه مع صندوق النقد الدولي جهاد أزور، مفاوضات توقفت بطلب من الصندوق نفسه، إذ أن من شرط نجاح مثل هذا البرنامج وجود توافق سياسي في شأنه، أو وجود سلطة قادرة على فرضه فرضا على القوى السياسية، وعلى المواطنين عموما.

إذا التزمات الحكومة السابقة غير الشرعية، يعمل بقاياها في الحكومة الحالية على تجديد وتأكيد الالتزام بها مع صندوق النقد الدولي، وبذلك هم مصررون على تقييد لبنان بالتزامات استثنائية رغم طبيعة هذه الحكومة التي تفرض عليها وطنيا وأخلاقيا على الأقل عدم طرُق هذا النوع من الالتزامات ريثما يعاد تشكيل السلطة الأكثر والأدق تمثيلا، والانتخابات النيابية التي ستنتج ذلك على الأبواب، وهي أقرب من المهل التي تعطى لتنفيذ التعهدات لصندوق النقد الدولي.

قد نفهم دوافع التعجل في شبك وحبك كل ما من شأنه تعقيد الحلول الوطنية للأزمة الاقتصادية والاجتماعية، وقد يكون علينا أن نضع التعجل هذا في خانة العراق السياسي الداخلي، حتى ولو استعملت فيه أدوات الخارج بالتسييس- ومنها صندوق النقد الدولي- والاستقواء على بعض الداخل، لكن ما لا يمكن فهمه هو أن يصبح العدوان على لبنان في تموز ٢٠٠٦ في رسالة شطح وسلامة «نزاعا» فهذا ظلم كبير للبنان، ولحق لبنان، ولشعب لبنان ولشهداء لبنان، لأن لبنان في عدوان تموز لم يكن في نزاع مع العدو، بل كان في موقع دفاع عن الوطن مقابل عدوان عدو، وحق الوطن في هذا الدفاع المقدس لا ينازع اللبنانيين فيه أحد، هو عدوان وليس نزاع، وهذا ما كان ينبغي أن يسمعه صندوق النقد الدولي من وزير المال وحاكم مصرفه. الحرب التي شنها العدو الإسرائيلي على لبنان هي «عدوان» وليست نزاع على ملكية أرض أو على حق انتفاع، لبنان ليس وطن مختلف على سيادته مع العدو، انه مصطلح صهيوني هدف ويهدف إلى تضييع الهوية والتاريخ والحق الوطني والعربي والإسلامي، استخدمه العدو وماكينته الدعائية والنفسية طوال ستين عاما من عدوانه على المنطقة وعلى الأمة، ليفرض كيانه شريكا في امتلاك الأرض والتاريخ، ومن ثم يتمدد للقضاء على الحق العربي، وعلى الحق الفلسطيني، إن ثقافة كل من معالي محمد شطح وسعادة رياض سلامة لا تغفل ذلك، فلا يمكن أن تكون زلة قلم، ففي الرسائل السياسية والالتزامات والمخاطبات الدولية ليس هناك شيء اسمه زلة قلم، ويات علينا أن نبحث عن إستراتيجية «نزاع» وليس عن إستراتيجية دفاع.

### اتحاد الوفاء: الفلسطينيون سيكسرون الحصار بصبرهم.

اعتبر المجلس التنفيذي لاتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان ان الحصار المفروض على اهلنا وشعبنا في غزا الابية ومشاهد المأساة والتجويع التي تعرض يوميا على شاشات التلفزة وفي الصحف هي خير دليل على ارهاب الدولة المنظم الذي تمارسه اسرائيل بحق الشعب الفلسطيني بدعم امريكي وصمت عربي مريب. ورأى المجتمعون ان الفلسطينيين سيكسرون قيض الحصار بصبرهم وتضحياتهم ويجب اطلاق الصرخة وتقديم الدعم المادي والمعنوي لهم.

## دور النقابات في مواجهة أزمة الغلاء

تسجل العديد من السلع الاستهلاكية والغذائية، وكذلك المحروقات ومواد البناء، وخدمات النقل والسكن والصيانة في لبنان ارتفاعا متواصلا في أسعارها مما بات يلقي بثقله مضاعفات اجتماعية واقتصادية وبيئية. إن أزمة الغلاء في لبنان هي نتيجة تفاعل عوامل عديدة خارجية وداخلية وتقف خلف العوامل الخارجية ظاهرة التضخم العالمي المتنامية مع بداية الفورة النفطية، وصعود اليورو، ومضاربات أسواق السلع، وتراجع العروض مقابل تزايد الطلب إضافة لأسباب أخرى، لكن العوامل الخارجية لا تبرر معدلات التضخم المحلي (العالمي ٨,٣٪ والمحلي ١١٪) وتقف خلف العوامل الداخلية سياسات وممارسات محلية نعرضها بإيجاز فيما يلي:

- ١- وجود آليات منظمة من الاحتكار تتحكم بأسواق وقطاعات أساسية تجارية وخدمية تتمتع بالحماية القانونية والسياسية (الهاتف، الرغيف، الدواء، المحروقات، الإنتاج الزراعي..)
- ٢- السياسات المالية والاقتصادية لا سيما ارتفاع معدل الاقتطاع الضريبي (الرسم الداخلي على الاستهلاك (المحروقات والسيارات) والضريبة على القيمة المضافة، والرسوم العالية على الاتصالات الثابتة والخلوية)، وتقلص دور الدولة في مجال الرقابة على الأسعار.
- ٣- السياسات النقدية والمتمثلة في الفوائد المرتفعة نسبيا من جهة، وفي ربط الليرة بالدولار حصرا من جهة أخرى، مما فاقم قيمة فاتورة الاستيراد من الخارج في ظل ضعف الدولار أمام اليورو.
- ٤- لجوء العديد من شركاء لبنان التجاريين إلى إلغاء الدعم عن بعض صادراتهم الزراعية.
- ٥- التأزم السياسي والأمني الحاصل في البلاد وما يصاحبه من فوضى وفساد يتركز دور العمل النقابي لاحتواء أزمة الغلاء في المطالبة باعتماد استراتيجيات متكاملة ينتج عنها سياسات وبرامج محددة، ومن ملامح هذه الإستراتيجية ما يلي:

**قطاعيا:** تنويع وتطوير القاعدة الإنتاجية (إيلاء القطاع الزراعي أهمية استثنائية وتخصيص موارد مالية لإيجاد البنية التحتية اللازمة لتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي) والاهتمام بإيجاد مصادر طاقة بديلة عن النفط (الرياح، الشمس، الأمواج والمساقط المائية... الخ) وتشجيع الاستثمار في هذا المجال.

**اقتصاديا:** تحفيز النمو وتشجيع الاستثمارات المنتجة، إلغاء الوكالات الحصرية ووضع حد للتجمعات التي تمارس وظائف احتكارية، تعزيز التنافسية في مجالات الاحتكارات، إيجاد أسواق بديلة عن السوق الأوروبية للاستيراد، أحياء تجربة الأسواق الشعبية.

**اجتماعيا:** تعزيز القدرة الشرائية للمواطنين عبر تصحيح عادل ودائم للأجور، والحد من تكاليف الإنتاج على المؤسسات (إقامة المناطق الصناعية، تسهيل المعاملات الإدارية وتخفيض الرسوم عليها، وتوفير بأسعار معقولة) وتوفير التقديمات الاجتماعية بصورة فعالة ومضمونة ومستدامة (التعليم، الصحة، السكن، النقل) **إداريا:** وجود رقابة دائمة على الأسعار وأسقف الأرباح. وتعزيز وتفعيل دور مصلحة حماية المستهلك، وتبسيط المعاملات ومكنتها، والتوسع في اعتماد اللامركزية الإدارية لخفض الكلفة وتحريك الاقتصاد.

**ماليا:** تخفيض وإلغاء الضرائب والرسوم، وتحديد الضريبة على القيمة المضافة على سلع وخدمات أساسية (المحروقات، الاتصال، النقل...) وإعادة النظر بسياسات ربط الليرة بالدولار واعتماد سلة عملات تضم اليورو والين والدولار بدلا من ذلك.

## مبادئ وأسس النظام الاقتصادي النيوليبرالي

مع اعتماد الغرب السياسات الاقتصادية المستوحاة من الفكر الكينزي نشأ النظام النيوليبرالي الذي يسمى أيضا بالليبرالية الحديثة أو المعاصرة والذي يحتفظ بمبادئ النظام الاقتصادي الحر ، مع مبدأ تدخل الدولة في سائر المسائل الاقتصادية والاجتماعية . ولا يزال هذا النظام قائما حتى يومنا هذا بعد عدة تحولات شهدتها لا سيما منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مع اختلاف في طرق التطبيق من دولة لأخرى .

المبادئ التي تقوم عليها النيوليبرالية :

الملكية الخاصة: تؤمن النيوليبرالية بقدسية الملكية الخاصة، لكنها تجيز تأميم بعض المنشآت الاقتصادية أو استملاك بعض الأراضي لقيام مرفق عام أو مصادرة منازل خالية من السكان لإيواء مهجرين .

المبادرة الفردية: تعتبر النيوليبرالية أن المبادرة الفردية أساس الإبداع والتجديد والجهد الاقتصادي، لكنها تعتبر أن المصلحة الشخصية تتعارض أحيانا مع المصلحة العامة ، فتوجب تدخل الدولة بفرض الضرائب لكبح المضاربات النقدية أو العقارية التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار . وتعطي النيوليبرالية الدولة الحق بالتأثير على قرارات الأفراد بتوجيه استثماراتهم نحو القطاعات ذات الطابع الأولوي لسياسات الدولة الاقتصادية .

شرعية الربح: تعترف النيوليبرالية بشرعية الربح وبدوره الأساسي في تحفيز الاستثمار لكنها تخالف الليبرالية باعتبار الضرائب على الربح تحبط الاستثمار ، وتعتبر أن هذه الضرائب تسهم في إعادة توزيع الدخل الكفيلة بتحقيق السلم الاجتماعي الذي يشكل شرطا وحافزا للاستثمار .

حرية الأسعار: تتمسك النيوليبرالية بحرية الأسعار والمنافسة، غير أنها لا تسمح بحرية الأسعار إلا عند توفر سوق تنافسية قادرة على تثبيت الأسعار، أو حتى على خفضها، أو قدرة على لجم ارتفاعها ، وفي ظل سوق احتكارية تضطر الدولة النيوليبرالية إلى اعتماد سياسة ضبط الأسعار، ريثما تتوفر من جديد السوق التنافسية التي تسمح مجددا بإطلاق العنان لحرية الأسعار.

حرية التبادل مع الخارج: تبشر النيوليبرالية بمبدأ حرية التبادل وفتح الحدود، غير أنها عمليا تعتمد سياسات حمائية اقتناعا منها أن حماية الإنتاج الوطني ولو بجدها الأدنى تشكل ضمانا للمستثمرين وحافزا للاستثمار. ورغم توسع ظاهرة العولة لم تتخلى الدول الصناعية النيوليبرالية عن سياساتها الحمائية .

حرية القطع: بهدف طمأنة المستثمرين الأجانب تعتمد النيوليبرالية أيضا مبدأ حرية القطع شرط أن لا تستخدم بهدف المضاربة خصوصا ضد العملة الوطنية، وتلجأ النيوليبرالية إلى اعتماد سياسات تحد من حرية القطع ردعا للمضاربات . حرية تنقل الرساميل: تتبنى النيوليبرالية الحرية المطلقة لتنقل الرساميل عبر الحدود بهدف طمأنة المستثمرين الأجانب غير أنها تمنح لنفسها حق تقييد هذه الحرية عند نشوء أي أزمة سياسية أو اقتصادية من شأنها دفع الرساميل والادخار الوطني للهروب إلى الخارج .

السياسة الضريبية: تعتبر النيوليبرالية الضريبة المباشرة على الدخل والأرباح والرأس مال أداة للسياسة المالية والاقتصادية والاجتماعية، فتلعب دورا هاما في تمويل نفقات الدولة، تمتص فائض السيولة الذي يترتب عنه تضخم مالي، وتستخدم هذه الضريبة كمحفز للأفراد الذين تلتقي خياراتهم مع أولويات السياسة الاقتصادية للدولة وذلك بتخفيض الضريبة على أرباحهم، وتشكل هذه الضريبة أداة أساسية لإعادة التوزيع الآلية إلى تقليص التفاوت بين الطبقات الاجتماعية .

دور الدولة الاقتصادي والاجتماعية: تقف النيوليبرالية مع تدخل الدولة على الصعد الاقتصادية والاجتماعية كافة ، فلا يجوز الاتكال على قاعدة العرض والطلب لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وإعادة التوازن .

عمليا نجحت الليبرالية في بعض المجالات بفضل إطلاق العنان للحريات الاقتصادية، وفشلت في مجالات عديدة بسبب رفضها لتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بينما نجحت النيوليبرالية في بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية بفضل تدخل الدولة، غير أنها فشلت في مجالات عديدة بسبب القصور من ناحية الإفراط في تدخل الدولة والفساد من ناحية أخرى .

العدد القادم: النظام الاقتصادي الاجتماعي - الديمقراطي

الفيا، الاقتصاد

الفيا، الاقتصاد

## اتحاد الوفاء: نزعة السيطرة عرقلت تطور الشعوب والحرية شرط أساس للتنمية الندوة السنوية للهجرة في

### تونس هجرة العقول في دول الجنوب: الأسباب والانعكاسات.

#### تدعيم السياسات الهادفة إلى توفير البيئة الداعمة لاستقرار الكفاءات الوطنية، وتعزيز انتمائها ومشاركتها

بدعوة من الاتحاد العام التونسي للشغل وبالتعاون مع مؤسسة فريدرش ايبرت الألمانية، عقدت في مدينة الحمامات في تونس في الفترة ما بين ١٤ و ١٥-١١-٢٠٠٨ الندوة السنوية للهجرة وكانت هذا العام بعنوان هجرة العقول في دول الجنوب: الأسباب والانعكاسات.

شارك في الندوة وفود نقابية من تونس، الجزائر، ليبيا، لبنان، إسبانيا، إيطاليا، فرنسا، البرتغال، والاتحاد النقابي الأوروبي، بالإضافة إلى ممثلين عن جمعيات المهاجرين التونسيين في الخارج (سويسرا، وإيطاليا، وفرنسا، وإسبانيا).

وتمحورت مداخلات الندوة ومناقشاتها حول هجرة الكفاءات العربية، وهجرة العقول في وجهة نظر أوروبية نعمة أو نقمة، والهجرة والتنمية، والقانون الدولي وحماية الكفاءات المهاجرة.

وصدر في ختام أعمال الندوة بيان ختامي أكد على أنه يمكن للنقابات المهنية المتخصصة أن تلعب أدوارا فعالة بهدف الحد من هجرة الكفاءات العاملة في القطاعات التنموية الحيوية من ناحية، وبغرض تعظيم وتوسيع مساهمات الكفاءات المهاجرة في جهود التنمية المستدامة ضمن شراكة واسعة تشمل القطاعين الحكومي والأهلي محليا وإقليميا وعربيا وأوروبيا ودوليا.

وشدد البيان على وجوب التعاون بين النقابات العربية المغاربية والنقابات الأوروبية، وإقامة الأنشطة المختلفة، الهادفة لحماية المهاجرين وفرض عملهم وظروف إقامتهم، والعمل على إبقاء التواصل قائم بين المهاجرين والدول الأم، والمطالبة بحرية الانتقال كحق إنساني، والتي لا تعني بالضرورة التشجيع على الهجرة.

#### عبد السلام جراد: الأدمغة المهاجرة تلقى في دول الهجرة الرواتب والمحفزات التي لا تلقاها في دولها

أمين عام الاتحاد التونسي للشغل عبد السلام جراد، رحب في كلمة الافتتاح بالوفود المشاركة، وخصوصا الوفد اللبناني من اتحاد الوفاء، واعتبر أن تنظيم هذه الندوة سنويا من قبل الاتحاد التونسي للشغل يأتي لأهمية موضوعها، وللتأكيد على أن العمال التونسيين في اهتمامات ومتابعات الاتحاد لتونسي للشغل جزء لا يتجزأ المقيم منهم والمهاجرس، وأن هجرة هؤلاء مهما طالت هي هجرة مؤقتة، وطالب جراد بمعرفة أين نحن في ملف الهجرة، وماذا قدمنا للعمال المهاجرين، وماذا علينا أن نقدم، واعتبر أن بلدان الجنوب تدفع الضريبة العليا لإنتاج الكفاءات ودول الشمال تستثمر كفاءاتهم دون أدنى كلفة، وأن الأدمغة المهاجرة تساهم في التطور التكنولوجي في دول الشمال ودول الجنوب لا تستفيد من أي شيء ولا حظ أن الأدمغة المهاجرة تلقى في دول الهجرة الرواتب والمحفزات التي لا تلقاها في دولها، وطالب جراد بإعطاء الشريحة المتوسطة من المهاجرين الاهتمام الذي يستحقونه فهؤلاء يعملون في بلاد الهجرة بأشغال شاقة، ولا يلحقون الرعاية في تلك الدول ويعاملونهم معاملة لا تليق بكرامتهم، فلا بد من تحمل المسؤولية النقابية للإحاطة بهؤلاء والوقوف إلى جانبهم، معتبرا أن رأس مال الإنسانية هو الإنسان أينما كان، وأن الإنسانية واحدة تتعاطى وتتفاعل بمعايير واحدة. وقال: العمل النقابي يدافع عن كرامة الإنسان أينما تكون ولا نفرق بين هذا وذاك، إن من اختصاص هذه الندوة البحث عما يمكن فعله لشعور المهاجرين بوجود إستراتيجية لدينا موزعة في المهام على كل المعنيين لخدمتهم، إن ما يجب فعله هو تحميل الحكومات مسؤوليات كل خرق لحقوق العمال من قبل حكومات دول الإقامة، وإلى منظمات الهجرة نقول انتم في أساس عمل الاتحاد العام التونسي للشغل، لكن السؤال هو هل تقوم المنظمات النقابية الأوروبية بواجبها تجاه العمال المهاجرين، ففي كل البلدان هناك أصحاب عمل ينتقصون من حقوق العمال، وأن التعامل مع العمال المهاجرين في بلدان إقامتهم بأساليب أمنية لا يشجع على إيجاد الحلول، والمطلوب:

١- تنظيم العمال الموجودين الآن ، والعمل على ما يمكن أن يكون في المستقبل .

٢ - لا بد للجامعات من أن تفتح على حاجيات السوق، لا أن تضخ اختصاصات لسنا بحاجة لها .

٣- معالجة مشاكل بعض القطاعات الإنتاجية والارتقاء بها لتكون حاضرة لاستقبال العقول التي تخرجها الجامعات .

وختم أمين عام الاتحاد التونسي للشغل عبد السلام جراد كلمته مؤكداً على أن الاتحاد التونسي للشغل منكب على دراسات خصوصية في التشغيل والتنمية والاستثمار وسنكون من الدافعين لكل جهد في هذا المجال ، وما ينتج عن الندوة سيكون في برنامجنا والمسؤولية مشتركة ولا بد من إستراتيجية عربية واضحة مغاربية دولية للدفاع عن حقوق العمال المهاجرين ، علينا أن نوحّد جهودنا كقنايين في البلاد العربية سواء في البلدان التي تعاني على المستويات الاقتصادية أو تلك التي ما زالت تعاني وتعمل على تحرير أرضها .

## عبد المجيد صحراوي جريات التنقل والممارسة السياسية والثقافية

عبد المجيد صحراوي الأمين العام لاتحاد نقابات عمال المغرب العربي أشار لمعضلة انعدام حرية تنقل المهاجرين وحرمان المهاجرين من حرية الممارسة السياسية والثقافية واعتبر أن الهجرة تمثل دعامة مالية للتنمية في البلاد الأم ورد أسباب الهجرة إلى قلة الاهتمام بتطوير البحث العلمي وعدم تطوير مناهج التعليم وضعف عملية التنمية في البلدان الأصلية للمهاجرين ورأى أن الهجرة كانت إحدى المسائل الساخنة بين الشمال والجنوب وتحولت اليوم إلى معضلة دولية .

## عبد الجليل البدوي

### النيلبيرالية ضيقت الخناق على اليد العاملة واطلقت العنان لرأس المال

عبد الجليل البدوي الأستاذ الجامعي في جامعة فالانسيا لاحظ انه رغم الحاجيات المتأكدة والمعلنة والمقرة من قبل بلدان الشمال



الاتحاد الأوروبي وأميركا فإن هناك تضيق لخناق على اليد العاملة القادمة من الجنوب هناك تضيق للخناق وفتح لبعض النوافذ لتقنين حركة معينة تخدم بلدان الشمال وأرجع البدوي السبب في ذلك إلى المنطق الرأس مالي في إطار العولة الذي يحرص على الحفاظ على الفوارق في ظروف الاستغلال بين الفريقين ، فالتضيق هو باب الحفاظ على الفوارق لتسمح لرأس المال لتحقيق أرباح زائدة وتأمين امتيازات تضمن الاستثمار الخارجي

ولفت البدوي إلى أن الفكر النيولبيرالي الجديد أطلق العنان لحركة البضائع ورأس المال بمقولة أن ذلك لا بد أن يوفر فرص عمل أكثر لكن الذي حصل هو أننا حررنا

انتقال البضائع والخدمات وفرضنا إقامة جبرية على العمال داخل حدودهم ، وجلسنا في تونس على ١٤ ٪ نسبة بطالة ، وخلص البدوي إلى اعتبار أن تضيق الخناق على اليد العاملة وإطلاق حركة رأس المال تزيد من ثروات البلاد النامية والتعويض والمداخيل من الهجرة على بلدان الجنوب زهيدة جدا.

## الإتحاد النقابي الأوروبي منفتحون على كل الحدود ونعمل من أجل الاندماج الاجتماعي للمهاجرين

ماركو سيلانتو ، تحدث باسم الاتحاد النقابي الأوروبي عارضا للنظرة عامة عن سياسة الاتحاد النقابي في أوروبا بالنسبة لموضوع الندوة، فنحن منفتحون على كل الحدود ، خاصة بالنسبة لسياسات الهجرة للمهاجرين القادمين وعائلات المهاجرين المقيمين في أوروبا ، نحن نعمل للحصول على المعلومات الواضحة من قبل المهاجرين والمقيمين للدفاع عنهم ، وأيضا دفعهم للاندماج الاجتماعي ، وإعطاء العمال إمكانيات الانتفاع بالسياسات والخدمات الاجتماعية ، خاصة الكرامة في العمل، وحقوق المواطنة، وأضاف من الصعب أن نحاول فتح بعض طرق الهجرة الشرعية في نطاق قوانين أوروبية عامة، لكن ذلك في أيدي الدول على المستوى الوطني وكل منها وضع قوانين للهجرة الشرعية وغير الشرعية. وكشف سيلانتو أنه حسب التخطيط الديمغرافي في داخل أوروبا هناك نقص بحوالي ٥ ملايين عامل بحدود سنة من الآن ، والهجرة جزء من حل هذا المشكل .وس نحن ككونفدراليات للنقابات كنا فرحين بأن التوجهات حول عمل الكفاءات أصبح مقبولا . وأعلن سيلانتو أن القانون النهائي الذي يمكن أن يصدر بعد ثلاثة أسابيع سيعطي البطاقة الزرقاء على مستوى وطني وليس على مستوى أوروبا. تسمح البطاقة

الزرقاء بالعمل في البلد الذي منحها ، وهذا يعني أنه لن تكون هناك حرية الانتقال من دولة أوروبية إلى دولة أخرى .

## الحاج هاشم سلهب التمسك بأبنائنا المغتربين يعزز نقاط القوة لأوطاننا

ممثّل اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في الندوة الحاج هاشم سلهب ألقى كلمة في حفل الاختتام دعا فيها إلى التمسك بالكفاءات الوطنية والإبقاء على التواصل وفتح آفاق الشراكة دائماً للمغتربين في أنشطة وحاجات الداخل فمع المشاريع الوطنية للارتباط بأبنائنا المغتربين ننتقل إلى ثقافة الوطن المقيم ، والوطن المغترب، وتتعرّز نقاط القوة في حياة أوطاننا، ونحول منطق العولمة في الاقتصاد والثقافة، من عنصر تهديد إلى عنصر فرص مفتوحة لخياراتنا وإرادتنا الوطنية والعربية والإسلامية .

إن نجاحنا في خلق المشاريع الوطنية الرابطة للمغتربين يرتبط في جعل هؤلاء المغتربين المحور الأساس في وضع نقاطها، بعد تحديد المطالب الوطنية الاستراتيجية لنهضة الوطن وربما الأمة .

وأكد سلهب على النقطة الأهم لخلق مناخات الهدوء والسلام في حركة تواصل الشعوب وتواصلها نحو الأفضل، وهي برامج مناهضة الاستغلال ونزعة السيطرة، التي سادت العالم في العقود الأخيرة، وحدث من قدرة مشاريع التنمية على الوصول إلى أهدافها، وعرقلت تطور الشعوب، وأحدثت القلاقل والفوضى العالمية، هذه النزعة التي تثير الحروب والخلافات بين الأمم يجب أن تنتهي منها، لصالح عالم أكثر استقراراً، فلا تطور، ولا تنمية في ظل وجود القهر والاستعباد والاحتلال، فالتنمية شرطها الأساس الحرية، وشرطها الأساس قدرة الشعوب على استغلال مواردها الطبيعية والبشرية بحرية تامة، بعيداً عن القهر والتعدي والعدوان، وهذا ما تعاني منه بشكل خاص مناطقنا وشعوبنا العربية والإسلامية، لا سيما في فلسطين والعراق وأفغانستان ولبنان .

ودعا سلهب في ختام كلمته إلى مزيد من التضامن في القضايا العمالية والنقابية العربية، وشكر للاتحاد العام التونسي للشغل نشاطاته الرائعة والأخوية الصادقة في هذا المجال مقدراً لقسم العلاقات الدولية في الاتحاد التونسي للشغل اتاحته فرصة المشاركة بهذه الندوة القيمة.

## اتحاد الوفاء يلتقي المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بنابل - تونس

### اتفاق على التعاون في ساحة العلاقات النقابية العربية

بحضور عضو قسم العلاقات الدولية في الاتحاد العام التونسي للشغل فتحي بن علي التقى وفد اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان في مدينة الحمامات في تونس المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بنابل وكانت مناسبة لتقديم التهاني بثقة عمال ونقابيين ولاية نابل بالمكتب الجديد اثر الانتخابات الدورية الأخيرة .

حضر اللقاء عن الاتحاد الجهوي الكاتب العام عباس الحناشي ، ومحمد الهادي عفيف أمين العلاقات الخارجية ، والناصر الماجدي أمين التشريع والنزاعات ، وكمال البليعي أمين المالية والإدارة والانخرطات .



الكاتب العام الحناشي أثنى على عمق العلاقات مع اتحاد الوفاء في لبنان منوها برابطة التوأمة التي جمعت الاتحادين منذ العام ٢٠٠٦ وأكد على الاستعداد الدائم لتفعيل وتنشيط هذه الاتفاقية بمختلف الأنشطة المشتركة والبنود الغنية التي تضمنتها هذه التوأمة .

أمين العلاقات الخارجية محمد الهادي عفيف أكد افتخاره بالعلاقة الصادقة مع اتحاد الوفاء وبالقدرات التي يمتلكها هذا الاتحاد داعياً إلى المباشرة في تنظيم اللقاءات القطاعية لنقابيين الاتحاديين التوأمة والتعاون العملي في ميدان العلاقات العربية والدولية التي يتمتعان بها.

الحاج هاشم سلهب عرض للسجل الحافل من العلاقات والأنشطة المشتركة التي شهدتها الفترة القصيرة نسبياً لعلاقة التوأمة هذه بدءاً من الزيارات والمشاركات في الأنشطة المتبادلة مروراً بالتعاون الإعلامي والمواقف الموحدة من مختلف الشؤون والقضايا التي تهتم العمال في وطننا العربي على ضفتي البحر المتوسط ، واتفق الطرفان في نهاية اللقاء على عدد من الأنشطة المشتركة لما فيه مصلحة العمال والحركة النقابية في العالم العربي بالاستفادة من العلاقات التي يقيمها الاتحادان في الساحة النقابية العربية .

## تكريم قدامى تجار بعلبك

لأنهم من أهل الخير وكانت لهم المساهمات الكثيرة في انماء المدينة، كرمت نقابة أصحاب المؤسسات والمحال التجارية في البقاع، وجمعية تجار بعلبك قدامى تجار مدينة بعلبك، في احتفال اقيم في قاعة يقظان اليحفوف في برعاية مسؤول منطقة البقاع في حزب الله الحاج محمد ياغي وحضره النواب: علي المقداد ، إسماعيل سكرية وكامل الرفاعي ، مسؤول وحدة النقابات والعمال المركزية في حزب الله هاشم سلهب ، مطران بعلبك الياس رحال ، شخصيات بلدية واجتماعية ، مختير ، الجمعيات الأهلية ، النقابات والاتحادات ومدراء البنوك والمدارس البقاعية وحشد من الأهالي.

وتخلل الحفل كلمة لمسؤول منطقة البقاع الحاج محمد ياغي كلمة لرئيس نقابة أصحاب المحال والمؤسسات التجارية في البقاع محمد كنعان واختتم الحفل بتوزيع دروع تقديرية على المكرمين من قبل الحاج محمد ياغي والحاج هاشم سلهب .



اسماء التجار المكرمين

الحاج عوض جبقي  
الحاج فرج اللقيس  
السيد مصطفى محمد عثمان  
الحاج محمد المنيني  
الحاج محمود موسى الجمال  
السيد محمد ابراهيم الشمالي  
الحاج محمد على شمص «ابو هانى»  
الحاج محمد عوض الشل  
السيد نديم بيان  
الحاج نجيب حسن طه  
الحاج يونس صالح الرفاعي .

الحاج صالح نصرالله  
الحاج صالح الاحمر  
السيد طونى لطفى  
السيد عدنان سيف الدين  
الحاج عباس زغيب  
الحاج عيسى يونس  
السيد عبد القادر مكيه  
الحاج على سليمان عساف  
المختار على الطقش  
المختار عبد الجليل خزعل  
السيد عبد اللطيف الرفاعي  
السيد على حسين شرف الدين  
الحاج على نون «ابو حسين»

السيد احمد الحموى  
السيد ايلي سركيس  
السيد بشير مرتضى  
السيد جميل العصيدى  
الحاج جميل صلح  
الحاج حمودى عواضه  
الحاج حسن كنعان  
الحاج خالد الملا  
الحاج رضا رعد  
السيد سليم شريف  
الحاج سامى اليحفوفى  
الاخ سمير حليحل  
الاخ شفيق عبدالساتر

## النقابات والجمعيات والأهلية في البقاع ترفع الصوت عالياً مطالبة الحكومة بمكافحة الغلاء ومحاكمة كل من يتجاوز الربح المشروع

رفعت الجمعيات والأندية الأهلية والنقابات في البقاع الصوت عالياً لمطالبة الحكومة ورئيسها بمكافحة غلاء المعيشة وارتفاع أسعار المحروقات وذلك خلال اللقاء الحاشد الذي أقيم في قاعة الشهيد السيد عباس الموسوي في بعلبك بتاريخ 23-11-2008 بحضور النواب حسين الحاج حسن، علي المقداد، كامل الرفاعي، حسن يعقوب، سليم عون، مروان فارس ونادر سكر، رؤساء بلديات ومخاتير والنقابات وفعاليات المنطقة وجمعياتها الأهلية.

النائب حسن يعقوب طالب في كلمة ألقاها وزارة الاقتصاد والإدارات المعنية بوضع حد فاصل وبأطر عقابية لكل من يتجاوز الربح المشروع كما دعا لمراقبة الأسعار في كل المؤسسات والمحلات والشركات التي تريد بيع محتويات مستودعاتها على سعر برميل النفط يوم كان سعره 150 دولاراً مع العلم أنهم حققوا أرباحاً كبيرة.



كما طالب بأن يتم حسم سعر صفيحة المازوت بما يتماشى مع سعر برميل النفط المنحدر في العالم وأن يعفى الناس من الضرائب والجباية في أشهر الشتاء القادمة وقال: لا يمكن لنا أن يتكرر في هذا الشتاء إعادة جباية على الخزينة على رؤوس الفقراء والمناطق المحرومة مضيفاً أن حسم مبلغ ثلاثة آلاف ليرة الذي يتحدثون عنه لا يكفي وكذلك أن يتم التعاطي بالموضوع على كل مستوى لبنان.

النائب سليم عون دعا الحكومة للتجاوب السريع وعدم المماطلة في خفض سعر صفيحة المازوت قبل أن تضطر للقيام بتحركات تصعيدية تجبرهم على أخذ هذا القرار فليوفروا على أنفسهم هذا الأمر مبدئياً الأسف عندما يتم الحديث عن الأمور الحياتية يتم التعاطي بالموضوع من ناحية كيف تأتي بالمال للدولة.

ودعا عون الرئيس السنيورة لزيارة المنطقة ليلمس باليد الظروف المعيشية الصعبة التي يعانيها المواطن هنا. وطالب بعودة الهيئة العليا للإغاثة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية لتصرف أموالها في حاجة الناس المحتاجين وليس في الزوارب الانتخابية لصالح بعض المرشحين.

النائب حسين الحاج حسن دعا الحكومة ورئيسها لعقد جلسة خاصة لمناقشة كيفية مواجهة الارتفاع غير المبرر في أسعار السلع الأساسية كالألبان واللحوم والأجبان والسلع الغذائية التي لم تتحرك بعد انهيار كل أسعار السلع في العالم. ورفض مقولة انتظار انتهاء زلستوكس الذي لا يستمر لأشهر وبيانات الجمارك تظهر هذا الأمر ويفترض أن تبدأ المراقبة منذ وصول الشحنات إلى مرحلة التوزيع ووزارة الاقتصاد.



وقال: لماذا لم تتم معالجة موضوع الأسعار وكأننا اليوم في عهد الـ 150 دولار لبرميل النفط وإذا قامت الحكومة بالمعالجة السريعة بشكل موضوعي ومسؤول قد يحس الموظف في زيادة المئتي ألف ليرة لبنانية الغير معقولة ولا مقبولة بغض النظر عن المطالب المحقة من النقابات العمالية برفض الزيادة.

كما دعا الحكومة أن تقر في أول جلسة لها تعقد هذا الأسبوع دعم سعر صفيحة المازوت لأنه مطلب وطني لا طائفي ولا مذهبي حتى يطبق اعتباراً من الأول من كانون الأول القادم وإلا يصبح تهرباً من المسؤولية وإمعاناً في قهر المواطنين.

وألقت السيدة ناريمان الرفاعي كلمة جمعية الأنامل الذهبية فتحدثت عن الواقع المأساوي الذي يعيشه الأهالي في البقاع على أبواب فصل الشتاء ودعت الأهالي والجمعيات والنواب ليكونوا يداً واحدة في المطالبة بحقوقهم.

## مسؤول وحدة النقابات في حزب الله يلتقي قيادات نقابية في الشمال



التقى مسؤول وحدة النقابات والعمال المركزية في حزب الله الحاج هاشم سلهب عدداً من القيادات النقابية الشمالية في مدينة طرابلس وكان بحث في الشؤون النقابية والقضايا المطالبة للشمال خاصة ولبنان عامة .  
اللقاء تطرق أيضاً الى المطالب العمالية في الشمال وأكد على دعم حقوق السائقين في الضمان الاجتماعي وتم التأكيد على التعاون والتنسيق خاصة في المجال الإعلامي والإعداد النقابي.

## إتحاد إنماء يشارك في مؤتمر الشراكة الأوروبية في بلجيكا

بصفته عضواً منتسباً وبدعوة من الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين FIPA والمنظمة الممثلة لتجمع مزارعي الاتحاد الأوروبي COPA شارك رئيس اتحاد نقابات المزارعين في لبنان - إنماء - جهاد بلوق بمؤتمر الشراكة الأوروبية الذي عقد في العاصمة البلجيكية بروكسل في مركز المفاوضات الأوروبية في الفترة بين ٢٨ و ٢٩/١٠/٢٠٠٨ .

وقد شارك بالمؤتمر وفود وشخصيات نقابية في القطاع الزراعي للدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط وبحضور مسئولين من المفاوضات الأوروبية وممثل عن الرئيس الفرنسي.



مداخلات الوفود العربية ركزت على عدوانية الكيان الصهيوني الغاصب وبالأخص ما يتعرض له المزارعون في فلسطين ولبنان .  
وتمت مناقشة المشاريع التي يشرف عليها الاتحاد الأوروبي في لبنان وأبدى رئيس الاتحاد الزراعي في لبنان ملاحظاته على سير وتنفيذ هذه المشاريع وانتقد تسليمها للجهات الرسمية دون حسيب أو رقيب الأمر الذي أوقعها في مطب الروتين الإداري والمحسوبيات الضيقة التي

حالت حتى الآن دون استثمار هذه البرامج للصالح العام وهو ما أقرت به المفاوضات الأوروبية ووعدت بمعالجته .  
وعقد رئيس اتحاد نقابات المزارعين على هامش المؤتمر عدد من اللقاءات مع بعض الوفود المشاركة بحث خلالها سبل التعاون المشترك وتفعيل الروابط بين بلدان حوض المتوسط .

## شطح وفنيش بحثا في مشروع موازنة 2009 اتفاق على تسديد الدولة متوجباتها للضمان عن 2008

أعلن وزير المال محمد شطح والعمل محمد فنيش أنهما اتفقا على ان تسدد الدولة كامل متوجباتها للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعام ٢٠٠٨، وعلى أن يتم وضع تصور لحل مشكلة المتأخرات البالغة ٦٨٤ مليار ليرة. واستقبل شطح الوزير فنيش، بحضور المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي محمد كركي، وبحث معهما في الشق المتعلق بوزارة العمل من مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ٢٠٠٩ وعلى الاثر، قال فنيش «تداولنا في موضوع موازنة وزارة العمل التي لا وجود لأي مشكلة في شأنها، إلا أن المشكلة التي تم التركيز عليها هي موضوع الضمان الاجتماعي». وتابع «في ما يتعلق بالمتوجبات العائدة الى العام ٢٠٠٨ والمترتبة على الدولة للضمان، تم الاتفاق مع معالي الوزير على ان تقوم الدولة بإيفاء كامل هذه المتوجبات بعد استكمال اطلاعه على وضع الموازنات السابقة لجهة ما اذا كان هناك مبالغ مدورة او الحاجة إلى سلفة او فتح اعتماد اضافي، وهذه أمور تقنية، ولكن المبدأ الذي تم اقراره ان متوجبات الدولة للعام ٢٠٠٨ سيتم ايفاؤها. وأضاف: بحثنا موضوع الضمان من زاوية ثانية أيضاً، وهي أن عند زيادة الاجور وغلاء المعيشة طرأ تعديل على النفقات المقدرة والمتوجبة على الدولة في ما خص الضمان، اذ كانت قيمتها نحو ١٥٠ مليار ليرة وسيتم تعديل ذلك في موازنة ٢٠٠٩ لتصبح نحو ١٦٠ الى ١٦٥ مليار ليرة وقد تم الاتفاق على هذا الامر.

### ورشة عن «أوضاع العمال الفلسطينيين في لبنان»

#### فنيش: عوائق قانونية تحول دون إعطائهم حق العمل

أعلن وزير العمل محمد فنيش أن هناك عوائق قانونية تحول دون تحقيق الغاية المرجوة منها في إعطاء الفلسطيني الحق في العمل واستثنائه من آليات ونصوص تنظيم العمالة الأجنبية، لتعذر تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل مع عدم إقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة الكاملة.

كلام فنيش جاء خلال ورشة العمل التي نظمتها جبهة التحرير العمالي والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في لبنان، بالتعاون مع مؤسسة فريديش ايبيرت، حول أوضاع العمال الفلسطينيين في لبنان في فندق «كومودور ميرديان» حضر جلسة الافتتاح إلى جانب فنيش، النائب علاء ترو ممثلاً للنائب وليد جنبلاط، الوزير السابق مروان حمادة، ممثل مكتب منظمة التحرير الفلسطينية عباس زكي، أمين سر الحزب التقدمي الاشتراكي شريف فياض، مدير مؤسسة فريديش ايبيرت في الشرق الاوسط هايولانز وممثلون عن الفصائل الفلسطينية ونقابات العمال.

شكر زكي الوزير السابق طراد حمادة الذي «استثنى بعض المهن لتسمح للفلسطيني بالعمل معرباً عن أمله بأن يلقي فنيش بثقله في مجلس الوزراء من أجل ان يكون الفلسطيني في لبنان مثله مثل الفلسطيني في سوريا والأردن.

اعتبر وزير العمل فنيش أن لا تعارض بين إقرار وممارسة العديد من الحقوق ومنها حق العمل، وبين رفض مشاريع توطين الفلسطينيين في لبنان. وقال: هذا الشعب الأسطوري بصموده في أسوأ ظروف العيش لن تضعف إرادته إن توفر له بعض من حقوق هي واجب علينا بمقتضى روابط الأخوة والتزامنا باتفاقية حقوق الإنسان.



وأكد سريان مفعول المذكرة التي أصدرها الوزير السابق طراد حمادة والتي يستثنى فيها الفلسطيني من النص الذي يحصر بعض المهن باللبناني، أملاً أن تكون جلسات ورشة العمل مناسبة لحوار يخلص إلى حسيطة تعالج ما يشكو منه الفلسطينيون المقيمون في لبنان من انتقاص حقهم في العمل، وتكون جزءاً من ملف الحوار اللبناني الفلسطيني

كما أدان فنيش تقاعس وكالة الأونروا وتصلها من مسؤولياتها تجاه الفلسطينيين وتقليص تقديماتها. النائب علاء الدين ترو أمل أن تقدم وزارة العمل في عهد الوزير فنيش كل التسهيلات .

## غصن يجدد رفض «العمالي» لمشروع قانون التقاعد: لإعادة مناقشته وإلا فالإضراب العام سيكون الرد الوحيد

أعلن رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن، في مؤتمر صحافي عقده أمس، بحضور عدد من أعضاء هيئة مكتب المجلس التنفيذي، تمسك الاتحاد أكثر من أي وقت مضى بضرورة إقرار قانون التقاعد والحماية الاجتماعية. لكنه أكد رفضه للمشروع المحال أمام الهيئة العامة لمجلس النواب بسبب الاختلالات والالتباسات التي يتضمنها. واستغرب غصن السرعة القياسية التي تبنت فيها اللجان النيابية المشتركة مشروع الانتقال من «نظام نهاية الخدمة» في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى «نظام التقاعد والحماية الاجتماعية» وطلبها من الهيئة العامة إقراره في أول جلسة لها.

**وقال:** «إذا كنا نطرح التساؤل حول التوقيت «السياسي» لطرح هذا الموضوع وبهذه السرعة بالإضافة إلى الحرص



المستجد على مصالح شرائح الأجراء المضمونين وحقهم في حياة مستقرة وكرامة بعد سن التقاعد.

وأشار إلى أنه «بالنسبة للآليات التي اتبعت في تكوين ومناقشة وإقرار المشروع في اللجان حتى الآن، مطعون بها لتجاهلها أبسط قواعد مفهوم العقد الاجتماعي بين الأطراف المعنية بالموضوع أي الدولة والعمال وأصحاب العمل. وتحدث عن تغييب «الاتحاد العمالي بصفته الهيئة الأكثر تمثيلاً للعمال عن كامل مجريات

الإعداد والنقاش والتقرير، مع العلم بأن الاتحاد ومنذ بدء العمل بقانون صندوق الضمان، ربط بين قيام الصندوق وبين الطابع «المؤقت» قانونياً، وبالنص الواضح للانتقال إلى نظام ضمان الشيخوخة.

وانتقد غصن «الذهنية المترسخة لدى أهل السلطة بالتفرد في اتخاذ القرارات التي تعني الناس ومستقبلهم ومعيشتهم واستقرارهم من دون احترام رأيهم أو سؤالهم في مسائل تمس حياتهم، فهل سألت الحكومات المتعاقبة منذ عام ١٩٩٠ على الأقل حتى اليوم عن رأي الهيئات الممثلة للمجتمع المدني لا سيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي لم يتم تشكيله سوى بعد أكثر من ١٠ سنوات من إقراره دستورياً ثم جرى تعطيل دوره.

ولفت إلى أن المجلس يمثل الموقع الأساسي للحوار الاجتماعي والسلطة الاستشارية العليا لتقديم الرأي في أهم قانون لأوسع شريحة إنتاجية هي العمال وأصحاب العمل. وسأل: «هل أخذ برأي هذا المجلس بمؤتمرات ومضامين باريس ١ و٢ و٣ وما رتبته على البلاد والعباد من أعباء سواء في مواضيع الضرائب والرسوم والخصخصة وانسحاب الدولة من مسؤوليتها الاجتماعية وترك الأمر على غارب الاقتصاد النيوليبرالي واقتصاد السوق الذي نشهد اليوم تداعياته العالمية وأثرها الاجتماعي على العمال وذوي الدخل المحدود.

وبالنسبة لمضمون المشروع، اعتبر غصن أن «أساس فكرة نشوء أو إنشاء الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي قامت ولا تزال على قاعدة التكافل والتضامن الاجتماعيين وعلى كفالة وضمانة الدولة اللبنانية، بينما يقوم المشروع الراهن على قاعدة الرسملة وهو أمر مرفوض من حيث المبدأ.

وشدد على الغياب المطلق لضمانة الدولة وكفالتها في المشروع، سائلاً: هل نضع مئات الآلاف من المضمونين لاحقاً مع من يعيلون أمام مخاطر لا حصر لها؟ ثم من يضمن القيمة الفعلية لرواتب التقاعد وهي بالعملة اللبنانية إذا ما حصل أي تغيير سلبي في قيمتها.

كما أبدى خشيته من أن إلزام من هم تحت سن الـ ٥٥ يأتي في إطار التوجهات التسلطية للحكومة من دون أي دراسة أكتوارية.

## العمالي : يرفض مشروع قانون ضمان الشيخوخة بصيغته الحالية

أعلن الاتحاد العمالي العام رفضه لمشروع قانون نظام التقاعد والحماية الاجتماعية أو ضمان الشيخوخة، مطالباً بتحديد نسبة معاشات التقاعد في القانون، وعدم إصدارها بمراسيم لاحقة. كما اعتبر أن ترك توظيف أموال الضمان إلى لجنة استثمار لها كامل الصلاحيات في هذا المجال دون هيئة رقابة أو ضمان الدولة، يثير الشبهات لجهة النوايا المبطنة للحكومة بالاستيلاء على أموال فرع نهاية الخدمة في صندوق الضمان.

وكانت هيئة مكتب المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام في لبنان وممثلي الاتحاد في مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عقدوا جلسة طارئة تناولوا فيها مشروع قانون نظام التقاعد والحماية الاجتماعية الذي أقرته اللجان المشتركة في مجلس النواب.

**على أثره أصدر المجتمعون بياناً جاء فيه:**

**أولاً:** يذكر الاتحاد العمالي العام بأن موضوع الانتقال من نظام تعويض نهاية الخدمة المعمول به حالياً في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى نظام التقاعد والحماية الاجتماعية كان ولا يزال مطلباً تاريخياً للاتحاد بكل ما تعنيه هذه الكلمة، وذلك منذ أن وُضع نظام نهاية الخدمة على أساس مؤقت وانتقالي إلى نظام التقاعد والحماية الاجتماعية.

**ثانياً:** إن الاتحاد وإذ يركّز على هذه المسألة البالغة الأهمية، فإنه يعتبر أن الانتقال من نظام نهاية الخدمة إلى نظام التقاعد والحماية الاجتماعية، يجب أن يناقش مع أصحاب المصلحة المعنيين، أي الاتحاد العمالي العام وهيئات أصحاب العمل، تداركاً لما يحمله هذا المشروع من مخاطر على حقوق العمال وتعويضاتهم، وبالتالي حماية ضماناتهم الاجتماعية عند ترك العمل أو بلوغهم السن القانونية.

**ثالثاً:** إن ترك مسائل أساسية مثل نسبة المعاشات التقاعدية لتحديدها لاحقاً بمراسيم تصدر عن مجلس الوزراء يحمل الكثير من الشبهة والغموض وي طرح الكثير من التساؤلات حول الغاية من هذا الإغفال المقصود. ذلك أن الأمر الأساسي لدى الاتحاد العمالي وبالتالي لدى مختلف فئات المضمونين هو بالضبط هذه النسبة من الراتب الأخير عند التقاعد والتي يجب أن يحددها القانون وأن لا تترك لاستسائية المراسيم.

**رابعاً:** إن مفهوم التضامن والتكافل الاجتماعي الذي قام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على أساسه يقضي أولاً ضماناً الدولة، فلماذا تغيب عن المشروع المقترح هذه الضمانة خصوصاً أنه ترك توظيف أموال الضمان إلى لجنة استثمار لها كامل الصلاحيات في توظيف الأموال دون هيئة رقابة أو ضمان الدولة لها، وذلك في ظلّ التدايعات المالية والنقدية والاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم وعودة تدخّل الدول الأكثر توحشاً في ضمان الحقوق التي غابت عنها حوالى قرن كامل.

**خامساً:** إننا كاتحاد عمالي عام نعبر عن خشيتنا من النوايا المبطنة للحكومات السابقة التي كان هدفها الدائم أموال الضمان المتوفرة في فرع نهاية الخدمة، واليوم بتنا مع هذا المشروع الذي فرض إلزامية الخضوع لمن هم دون الخامسة والخمسين من العمر من المضمونين أكثر خشيةً من أي



وقت مضى من أن يكون الهدف من هذا القانون الاستيلاء على أموال الضمان وليس تأمين الحياة الكريمة والخدمات الصحية للعامل في سن التقاعد أخيراً، إن رفضنا لهذا المشروع يأتي نظراً لما يحمله من تعديل في فلسفة الضمان القائمة على التكافل والتضامن ونظامه المبني على ثلاثية التمثيل، خاصة بما يحمله من مخاطر على المضمونين إن لجهة الحقوق المكتسبة أو لجهة عدم تقديم الضمانات المطلوبة لتأمين حماية اجتماعية ومعاش تقاعدي يؤمّن كرامة المضمون بعيش كريم.

## النقل البري يزور «التنمية والتحرير» وعمو ورمو

### نجدة وطليس وحمود يعرضون المطالب ويطلبان الدعم

اطلعت كتلة التنمية والتحرير في المجلس النيابي من وفد اتحادات ونقابات قطاع النقل البري في لبنان على مطالب السائقين العموميين. وضم الاجتماع النواب: علي عسيران، أيوب حميد، علي بزي، أنور الخليل، علي خريس، عبد المجيد صالح، ناصر نصر الله، أنطوان خوري وميشال موسى، فيما ضم الوفد رئيس اتحاد النقل البري بسام طليس ورئيس اتحاد نقابات سائقي ومالكي السيارات العمومية للنقل البري عبد الأمير نجدة. رئيس اتحاد الولاة لنقابات النقل والمواصلات في لبنان ديب حمود.

إثر الاجتماع قال نجدة انه لعرض مطالب السائقين العموميين، من أجل وضع حد للاستهتار اللاحق في مطالبنا كسائقين وكمستأجرين. وهناك مرسوم صادر سنة ١٩٩١ عن مجلس الوزراء يستثني السائقين العموميين من التعويض العائلي، الزوجة ٤٠ الفا والولد ١٢ الفا، وهناك مرسوم ثان يعطي السائق المستأجر ٦٠ الفا للزوجة و٣٣ الفا للولد، وهناك المرسوم الصادر في ٢٩ آب ٢٠٠١ والذي يقول ان للزوجة ٦٠ الفا والولد ٣٣ الفا، وتلغى كل النصوص التي تتعارض مع هذا المرسوم. نحن شرحنا هذا الموضوع للنواب وسلمناهم مذكرة بمطالب السائقين خصوصا بالسيارات المزورة والسيارات ذات اللوحة الخضراء والسيارات الخصوصية التي تنافسنا على لقمة العيش كما طالبنا النواب بسعر بنزين خاص، ١٥ الف ليرة، لنعود الى تعرفتنا، أي الف ليرة على المواطن. كما نطالب كل الكتل النيابية بالأخذ بمطالبنا عليهم يضغطون معنا من اجل تحقيق مطالبنا، ونحن لسنا طلاب إضرابات ومظاهرات، ولكن إذا لم يرد أحد علينا فالأضرار ستحصل.

كما التقى النائب العماد ميشال عون، ظهرا في دارته في الراية، بحضور المسؤول عن النقابات في «التيار الوطني الحر» إيلي حنا. بعد اللقاء تحدث طليس، فقال: نحن نقوم بجولة على الكتل النيابية. التقينا كتلة التنمية والتحرير وسنلتقي كتلة الولاة للمقاومة. وبحثنا مع العماد عون المطالب لا سيما موضوع الضمان الاجتماعي.

وشكر طليس رئيس مجلس النواب نبيه بري لإيقاف مشروع نظام التقاعد والحماية الاجتماعية، مناشدا الاتحاد العمالي العام وأطراف الحركة النقابية إعادته الى اللجان النيابية لإعادة مناقشته مع أطراف الإنتاج.

كما استقبل رئيس كتلة «الولاة للمقاومة» النائب محمد رعد، الوفد الذي عرض أوضاع الاتحاد، وتمنى على كتلة «الولاة للمقاومة» دعم مطالبهم لإعادة النظر بالتعويض العائلي للسائقين المالكين ومساواتهم بالسائقين غير المالكين وبقية المضمونين بهدف المساواة والعدالة والتخفيف عن شريحة كبيرة من المجتمع اللبناني بإنهاء كل التعديلات الإدارية والمخالفة لقانون الضمان للمرسوم ٥١٠٣ وواعد النائب رعد الوفد، بدعم المطالب التي تضمنتها المذكرة.

### أتجاه الولاة: دعوة واسعة للمشاركة في التحركات

أعلنت اتحادات ونقابات قطاع النقل البري تأجيل التظاهرة التي كانت مقرر تنفيذها الخميس ٢٧-١١-٢٠٠٨ من مستديرة الكولا الى وزارة الداخلية إفساحاً في المجال أمام الحوار الجاري مع المسؤولين المعنيين كافة.

التأجيل أعلنه بسام طليس بإسم المعنيين عرض فيه للمارحل التي قطعتها الاتصالات مع المسؤولين ووزير الداخلية والنقل. فضلاً عن اللقاءات التي أجريت وستجري مع الكتل النيابية لتحقيق مطالب السائقين العموميين.

وقال طليس: بعد الاجراءات التي بدأت تنطلق سواء في قرارات وزير الداخلية والنقل والمتضمنة بعض بنود المذكرة المطالبة إن من ناحية خطة النقل البري أوقع المخالفات والتعديلات وإفساحاً في المجال لاستكمال اللقاءات والاتصالات نعلن:

أولاً: تأجيل التظاهرة التي كانت مقررة صباح الخميس ٢٧-١١-٢٠٠٨ من منطقة الكولا الى وزارة الداخلية.

ثانياً: الاتفاق مع رئيس الاتحاد العمالي العام على دعوة ممثلي العمال في مجلس ادارة الصندوق الوطني للضمان الى اجتماع يعقد

مع اتحادات ونقابات قطاع النقل البري يوم الخميس ٤-١٢-٢٠٠٨ في مقر الاتحاد لمناقشة أوضاع السائقين في الصندوق واتخاذ الموقف المناسب الذي يحصن المكاسب ويخفف الأعباء.

ثالثاً: دعوة أعضاء المجالس التنفيذية لاتحادات ونقابات قطاع النقل البري كافة الى اجتماع موسع يعقد عند الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الخميس ١٨-١٢-٢٠٠٨ في مقر الاتحاد العمالي العام لعرض نتائج اللقاءات والاتصالات ومدى فعالية الاجراءات المتخذة.

وفي هذا الإطار وجه إتحاد الولاة لنقابات النقل والمواصلات في لبنان دعوة الى كافة المجالس التنفيذية لنقابات السائقين العموميين المنتسبة إليه للمشاركة الفاعلة في هذا الاجتماع.

### نظام التقاعد والحماية الاجتماعية ملتبس وغامض

عقدت المكاتب العمالية في أحزاب المعارضة اجتماعاً لها في مكتب الحزب السوري القومي الاجتماعي بتاريخ ٢٥-١١-٢٠٠٨ تناول فيه المجتمعون الأوضاع الاجتماعية على الساحة اللبنانية بما يخص مشروع قانون التقاعد والحماية الاجتماعية اضافة الى الغلاء المستمر على المواد الغذائية والمشتقات النفطية رغم هبوط الأسعار العالمية.

إن طرح قضية الانتقال من نظام تعويض نهاية الخدمة الى نظام التقاعد والحماية الاجتماعية الراهنة إنما تخالف أبسط القواعد الديمقراطية فضلاً عن كونه جاء في مختلف أقسامه غامضاً وملتبساً خاصة لجهة تحديد معاشات التقاعد التي تشكل بالنسبة للعمال والموظفين المتقاعدين لاحقاً جوهر المشروع وأهم أهدافه.

كما ان هذا المشروع أقر من دون العودة الى أصحاب المصلحة الأساسية فيه والمعني المباشر بالموضوع وهو الاتحاد العمالي العام بشكل خاص بصفته الجهة الأكثر تمثيلاً للعمال.

لقد نسف المشروع الراهن القاعدة التي بني عليها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وهي قاعدة التضامن والتكامل الاجتماعيين وهي بهذا المعنى عقد اجتماعي لا يمكن الخروج عنه أو تعديله من دون الشركاء الباقين في هذا العقد. إضافة الى أن المشروع بصيغته الراهنة يغيث ضماناً وكفالة الدولة للنظام المقترح مما يجعله أمام مصير مجهول وخطير.

إننا كمكاتب عمالية لأحزاب المعارضة الوطنية لطالما لاحظنا ان الحكومات السابقة كانت تحاول مصادرة الأموال الموجودة في فرع نهاية الخدمة وهذا ما يفسر في تقديرنا فرض إلزامية الانتساب الى النظام الجديد على من هم دون الـ ٥٥ عاماً.

إن قوى المعارضة لطالما وقفت الى جانب العمال وكافحت معهم من أجل إنشاء ومن ثم إصلاح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والانتقال الى نظام للتقاعد والحماية الاجتماعية يحفظ كرامة وشيخوخة العامل بعد سنوات الكد الطويلة.

إنطلاقاً من ذلك فإن الاحزاب تقف الى جانب الاتحاد العمالي العام في رفضه لصيغة المشروع المقترح وتضع جميع إمكانياتها في تصرفه.

أما بما يخص هبوط أسعار النفط عالمياً وهبوط أسعار المواد الغذائية والمواد الأولية إنما يجب أن تنعكس على الأسواق اللبنانية إن كان من ناحية تخفيض أسعار البنزين أو المازوت أو تخفيض أسعار المواد الغذائية . لذلك نرى أنه يجب تفعيل دور جمعية المستهلك مع إعطائها الصلاحيات من جهة ،ومن جهة أخرى يجب تخفيض أسعار البنزين مع هبوط أسعار النفط العالمية . كما يجب تخفيض أسعار المازوت مع ضرورة دعمه من قبل الحكومة خاصة أن فصل الشتاء على الأبواب.

من جهة أخرى نرى ان بعض المؤسسات لم تلتزم بتنفيذ مضمون المرسومين ٥٠٠ و ٥٠١ لناحية زيادة الأجور رغم تحفظنا عليه. لذلك نسأل أين دور مؤسسات الرقابة لجهة تنفيذ المرسومين . كما نطالب الدولة بالعمل على تنفيذ مضمون هذين المرسومين لإنصاف العمال أصحاب هذه الحقوق.

ختاماً قرر المجتمعون البدء بسلسلة إجتماعات متتالية لمتابعة الوضع الاجتماعي وإجراء التحركات اللازمة لذلك.

## إتحاد الولاء يكرم ITF

كرّم إتحاد الولاء لنقابات النقل والمواصلات في لبنان والنقابات المنتسبة إليه وبحضور مسؤول وحدة النقابات في حزب الله الحاج هاشم سلهب ، وفد الاتحاد الدولي لعمال النقل ITF بمناسبة إختتام الدورة التدريبية للمدربين النقابيين التي أقامها الاتحاد الدولي في بيروت . فنظم حفل عشاء على شرف المدربين تحدث خلاله الأستاذ بلال ملكاوي مندوب الـ ITF شكر فيها اتحاد الولاء على هذه الدعوة الكريمة مشددا على أهمية التدريب النقابي .

الشيخ عبد الله حمادة ألقى كلمة إتحاد الولاء فرحب بالمدربين في وطن المقاومة ووطن الصمود في وجه الصهيونية والامبريالية شاكراً الاتحاد الدولي لعمال النقل على الدورة التي عقدها في بيروت .

وفي نهاية حفل العشاء قدم حمادة درع تقدير باسم اتحاد الولاء الى الاتحاد الدولي لعمال النقل الذي تسلمه بإسمه الأستاذ بلال ملكاوي .



## الاتحاد العمالي العام في لبنان التاريخ: ٤-١٢-٢٠٠٨

دعا رئيس الاتحاد العمالي العام في لبنان غسان غصن المنظمات والهيئات النقابية والإنسانية في العالم الى التضامن مع شعب وعمال فلسطين وفك الحصار عن غزة الصامدة، المحاصرة، مستنكرا صمت معظم الحكومات العربية عن هذا الحصار مطالبا نقابات العمال العرب بعقد جلسة طارئة واتخاذ المبادرات النقابية والعمالية العربية لكسر هذا الحصار.

موقف غصن جاء خلال جلسة المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام .

وبعد الانتهاء من الجلسة قام وفد من المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام برئاسة غصن بزيارة تضامنية الى مخيم برج البراجنة وضم الوفد عدداً من أركان الاتحاد ونقابيين حيث كان في استقبالهم وفد من الفصائل الفلسطينية.

غصن ألقى كلمة اعتبر فيها أن الفلسطينيين سيكسرون قيد الحصار بمقاومتهم الباسلة كما فعل المقاومون في لبنان في أيار ٢٠٠٠ وتموز الـ ٢٠٠٦ وأن القرارات الدولية سيما القرار ٤٢٥ لم ينفذ إلا بسواعد المقاومين الأبطال.

ورفع خلال اللقاء التضامني شعارات (غزة أرض الرباط المقدس)، (أهالي غزة سيكسرون قيد الحصار بصبرهم ومقاومتهم).

بيروت في ٤-١٢-٢٠٠٨ .